الأمم المتحدة

A/61/581

الجمعية العامة

Distr.: General
16 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
البند ١٥٧ من جدول الأعمال
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص إعلان الدوحة، والبيان المشترك، اللذين اعتمدا في ختام المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في الدوحة، بدولة قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

ولقد شكلت المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بداية لحركة متميزة لتعزيز القيم الديمقراطية، وتحفيز نوع جديد من التعاون الديمقراطي من أجل إرساء القيم الديمقراطية وجعلها محورا جديدا للتركيز في الخطة الإنمائية الدولية. وقد عقدت المؤتمرات الدولية الخمسة المهمة السابقة في: مانيلا (١٩٨٨)؛ وماناغوا (١٩٩٤)؛ وبوخارست (١٩٩٧)؛ وكوتونو (٢٠٠٠)؛ وأولانباتار (٢٠٠٣).

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨١/٥٨ المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قامت حكومة قطر، الدولة المضيفة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بتنظيم المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وشارك في المؤتمر ما يزيد على مائة دولة عضو، بالإضافة

271106 271106 06-61966 (A)

إلى مشاركين من البرلمانيين يمثلون ٦٩ بلدا وممثلين عن منظمات المجتمع المدني يمثلون مائة منظمة.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

(توقيع) ناصر عبد العزيز **الناصر**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

إعلان الدوحة

المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

بناء القدرات من أجل الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي

مقدمة

نحن الوزراء، وممثلي الحكومات الآخرين من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في الدوحة بدولة قطر في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نُعرب عن عزمنا على الالتزام بالأهمية العالمية للقيم والمبادئ والمعايير الديمقراطية، والعمل معا من أجل دعم المؤسسات الديمقراطية وتقويتها، وتعزيز الروابط بين الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي في الحوار الدولي المتواصل بشأن التنمية،

الديباجة والمبادئ

إننا،

إذ ندرك أن عددا كبيرا من دول العالم تشارك الآن في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعمل مع جمع من البرلمانيين والمنظمات الدولية وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الديمقراطية من جميع أنحاء العالم،

وإذ نذكر، في جملة أمور، بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ نذكر أيضا بإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وإعلان الألفية،

وإذ نؤكد على حق الجميع في كافة الحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون أي تمييز من أي نوع،

وإذ نجدد اقتناعنا بأن الديمقراطية والتنمية المستدامة والسلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي عوامل متداخلة، يعزز بعضها بعضا، وبأن الديمقراطية ترتكز على الإرادة الحرة للشعوب في تحديد ما ترتضيه من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومشاركتها الكاملة في جميع الجوانب المتعلقة بحياتها،

وإذ نلتزم بالارتقاء بالرفاه الإنساني والحرية والتقدم في كل مكان، كما نلتزم بتشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب،

وإذ نؤكد مجددا أن الالتزام الصارم بمبدأ عدم التمييز، وبخاصة فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين للأقليات القومية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية، يعد أحد العناصر المحورية للديمقراطية،

وإذ نقرّ بالتنوع الثري للعالم، وبأن جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء البشرية، وبأهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في العالم قاطبة، من أجل النهوض بالسلام والأمن الدوليين،

وإذ نقرّ كذلك بأن الحوار بين الأديان والتعاون فيما بينها، يلعبان دورا حيويا في دعم الديمقراطية،

وإذ نلتزم أيضا بالعمل بروح معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، بغية تعزيز الحوار والتعاون بين الدول والشعوب والأفراد، وتوطيد ثقافة السلام،

وإذ نؤكد مجددا إيماننا بالأمم المتحدة ودعمنا لها والتزامنا بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تعد أسسا لا يمكن الاستغناء عنها لإقامة عالم ينعم بالمزيد من السلام والرفاهية والعدالة، ونكرر تصميمنا على دعم الاحترام الراسخ لها، ونثني في هذا الصدد على الأمين العام، ومنظومة الأمم المتحدة، لما يبذلانه من جهود متواصلة من أجل تعزيز الديمقراطية،

وإذ نأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير إصلاحات ديمقراطية تنبع من الداخل، آخذين في الحسبان الثقافات والتقاليد التي يتميز بها كل مجتمع على حدة، مع العمل وفقا لروح ومبادئ الوثائق الدولية ذات الصلة،

وإذ نعترف بالثراء والتنوع اللذين تتسم بهما النظم السياسية ونماذج العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في العالم، التي تقوم على الخصوصيات الوطنية والإقليمية، والخلفيات المتعددة،

وإذ تؤكد مجددا على حق الشعوب في تحديد النهج التي تتبعها، وإقامة المؤسسات التي ترتضيها، لإجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة، الأمر الذي يستتبع عدم وجود نموذج واحد فقط للديمقراطية أو للمؤسسات الديمقراطية، وأنه يتعين على الدول ضمان اتخاذ كافة الآليات والسبل اللازمة لتيسير المشاركة الكاملة والفعالة في تلك العمليات،

وإذ يحدونا العزم المشترك على التعاون معا من أجل إحباط ما يتهدد الديمقراطية من أخطار جراء الإطاحة بالحكومات المنتخبة دستوريا، ومقاومة هذه الأخطار،

وإذ نعيد التأكيد على احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ندين بصورة قاطعة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره،

وإذ نلاحظ مع الارتياح ظهور زخم نحو تطبيق الحكم الديمقراطي في العديد من بلدان الشرق الأوسط، بينما يساورنا القلق من أن الصراعات المسلحة والعنف المستمر بين الدول تتهدد إمكانيات إقامة سلام في الشرق الأوسط وتحقيق مزيد من التحول الديمقراطي،

وإذ تؤكد مجددا على أن حق كافة الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها هو أمر أساسي لتحقيق السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية،

وإذ ندين الاحتلال الأجنبي، وكافة أشكال الاختطاف، والقتل المستهدف، وتدمير البنى الأساسية المدنية،

وإذ ندرك اشتمال مفهوم الديمقراطية ومؤشراتها على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وأن أحد الجوانب المهمة للسياسة الإنمائية يكمن في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والديمقراطية وحقوق الإنسان ونظم الإدارة التي تستجيب لحاجة الجماهير من ناحية أخرى،

١ - **تؤكد مجددا** على أن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة[أ] على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية، منذ عام ١٩٨٨، قد عززت الحوار الدولي حول مفاهيم الديمقراطية ومبادئها، ورسخت التعاون الدولي فيما بين الديمقراطيات الجديدة والمستعادة بغية دعم التكامل بين الديمقراطية والسلام والتنمية؛

(أ) عُقد المؤتمر الأول في مانيلا في عام ١٩٨٨؛ عُقد المؤتمر الثاني في ماناغوا في عام ١٩٩٤؛ عُقد المؤتمر الثالث في بوخارست في عام ١٩٩٧؛ عُقد المؤتمر الرابع في كوتونو في عام ٢٠٠٠؛ عُقد المؤتمر الخامس في أولانباتار في عام ٢٠٠٣.

٢ - **تؤكد مجددا أيضا** على التوصيات العديدة المنبثقة عن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والتي تشمل، بين أمور أخرى، توصيات تتناول جوانب الضعف الهيكلي للديمقراطية، وأسس الحكم الرشيد، وتهيئة ثقافة سياسية مناسبة، وحماية حقوق الإنسان، والعلاقة بين الديمقراطية والسلام والتنمية، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين المساءلة والشفافية في الهياكل الديمقراطية للحكومات، وتأسيس إعلام حر ومستقل، وما شابه ذلك؛

٣ - **تشجع** على النهوض بثقافة ديمقراطية، وبناء مؤسسات للديمقراطية، والتأكيد على المبادئ والمصالح المشتركة في السعي نحو التحول الديمقراطي، مما يتطلب، ضمن أمور أخرى، تطوير المهارات والقدرات الأساسية لكي يتسنى تحديد طبيعة التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ومواجهتها؛

٤ - **تقر** بضرورة إيجاد بيئة تمكينية مواتية، وهو ما يتطلب ضرورة دعم المؤسسات الديمقراطية وتقويتها، ومساندة الالتزام بالقيم والمبادئ والمعايير الديمقراطية المشتركة، ووضع السياسات والأطر القانونية المناسبة؛

٥ - **تلاحظ مع الارتياح** أننا قد شهدنا حتى الآن، نتيجة المداولات الدائرة منذ عام ١٩٩٨، المزيد من الوعي بالقضايا المرتبطة بالنهوض بالديمقراطية، والمضي في تعزيز هذا الموضوع في سياق السلام والتنمية، وتزايد الاعتراف بأهمية تقديم الدعم للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وإحداث تغييرات إيجابية على الصعيد الديمقراطي؛

٦ - **تشدد** على أن الحاجة للتنفيذ المنهجي للتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تتطلب وضع خطوات للمتابعة؛

٧ - **تطلب** إلى رئيس المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الملائم للتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومتابعتها؛

(أ) ويساعد الرئيس في مهامه هيئة استشارية تتألف من ثمانية أعضاء، على النحو التالي:

'١' خمسة ممثلين حكوميين يتم ترشيحهم على أساس التمثيل الجغرافي اتساقا مع ممارسة الأمم المتحدة، مع مراعاة أن يكون أحد هؤلاء ممثلا عن الرئيس السابق للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

'٢' مشارك واحد من المنتدى البرلماني للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

'٣' مشارك واحد من منتدى المجتمع المدني للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

'٤' ممثل واحد من الأمم المتحدة؛

(ب) تقدم الهيئة الاستشارية المساعدة للرئيس بشأن أكثر الطرق والأساليب اتساما بالفعالية والعملية، لمتابعة توصيات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

(ج) تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها على أساس سنوي في المواعيد والفترات التي تحددها؛

(د) يعقد اجتماع سنوي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أثناء انعقاد الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛

(هـ) يتم تأسيس أمانة صغيرة لمساعدة الرئيس؛

(و) تقوم البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك بمهام التنسيق مع رئيس المؤتمر؛

(ز) تتحمل الدولة المضيفة للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مسؤولية جميع الالتزامات المالية في هذا الصدد لفترة ثلاث سنوات؛

(ح) يرحب بالإسهامات من المانحين الدوليين؛

٨ - **تطلب** إلى رئيس المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بالتشاور الوثيق مع الهيئة الاستشارية، أن يقدم تقريرا عن سير العمل إلى المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بشأن فعالية الأمانة التي أنشئت حديثا؛

٩ - **تؤكد** على أهمية أن تكون عملية صنع القرارات أكثر ديمقراطية على الصعيد العالمي؛

١٠ - **تشجع** على التشاور وزيادة التعاون بين مجموعة البلدان الديمقراطية والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بغية تيسير التعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك؛

١١ - **نرحب** بإنشاء الأمين العام لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، كما نرحب بالدعم المقدم له من قبل الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، وندعو جميع الأطراف المهتمة إلى الاستفادة من هذه الأداة الجديدة الاستراتيجية والمرنة من أجل زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى بناء الديمقراطية؛

١٢ - **ندرك** أن بناء السلام يُشكِّل بُعدا مهما لبناء الديمقراطية، ونناشد الدول الأعضاء الإسهام في صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة؛

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

١٣ - **نلاحظ مع الارتياح** التعاون الجدير بالثناء بين الأمم المتحدة وحركة المؤتمر الدولي للديمقراطية الجديدة أو المستعادة فيما يتصل بتعزيز ودعم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، كما نحث منظومة الأمم المتحدة على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى توفير المساعدة الفنية اللازمة للبلدان الأعضاء بناء على طلبها. وفي هذا الصدد، قد تأخذ خدمات التعاون التقني والدعم الفني شكل توفير متخصصين، والاستعانة بمشورة الخبراء، ومنح الزمالات، وخدمات التوثيق، والتدريب، وتوفير المواد، والبيانات الإحصائية؛

١٤ - **نحث** الحكومة المضيفة للمؤتمر على إرسال الوثائق التي أقرها المؤتمر، متضمنة الإعلان، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدراجها وفقا للبند المناسب من جدول الأعمال، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتأمين الحصول على دعم الأمم المتحدة المتواصل؛

١٥ - **يعرب** المشتركون عن عميق تقديرهم وامتنانهم وتهنئتهم لشعب وحكومة دولة قطر، وخاصة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، لنجاح المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وللتسهيلات وكرم الضيافة والحفاوة التي حظي بها المشاركون في المؤتمر، كما يشيد المشتركون بالقيادة المتمكنة والحكيمة لرئيس المؤتمر، النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني؛

بيان مشترك

نحن الوزراء وممثلي الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في هذا المؤتمر الدولي التاريخي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة بدولة قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الذي يجمع، للمرة الأولى، في بيان مشترك، بين هذه القطاعات المهمة الثلاثة، معلنين تكريس جهودنا للمُثل الديمقراطية، في إطار جهد مشترك لتعزيز القيم والمبادئ والمعايير الديمقراطية، وملتزمين بتعزيز ثقافة تتسم بالديمقراطية في جميع أنحاء العالم،

نؤكد مجددا على أن الديمقراطية هي قيمة عالمية تقوم على إرادة الشعوب التي تُعبر عنها بحرية من خلال الانتخابات لتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركتها الكاملة في القرارات التي تؤثر على جميع جوانب حياتها،

نؤكد مجددا أيضا على اقتناعنا والتزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

نعبر عن اقتناعنا بأن تعزيز الديمقراطية وإيجاد بيئة تمكينية يمكن في ظلها للديمقراطية أن تزدهر ليس مسؤولية تقع بشكل فردي على كاهل الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، أو الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة، بل إنها مسؤولية يتقاسمونها جميعا،

نتعهد بالتزامنا المشترك بالدفع قدما بعملية إضفاء المزيد من الديمقراطية على مجتمعاتنا،

نؤكد مجددا على التزامنا المشترك بالسعي من أجل تحقيق المبادئ والقيم الديمقراطية الأساسية،

نُسلِّم بضرورة التعاون بين الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، وبناء شراكات ثلاثية فعالة بينها، سعيا إلى توطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإرساء الحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات،

نقرّ بضرورة إجراء حوار بشكل منتظم ومستمر بين الأطراف الفاعلة الحكومية والبرلمانية، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بالإضافة إلى تبادل الآراء ووجهات النظر بشكل منتظم لتعزيز التنمية المستدامة على جميع المستويات، اعترافا بالعلاقات المتداخلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية،

نلتزم أنفسنا بتعزيز الشراكة الثلاثية داخل إطار عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، من خلال إرساء أسس التعاون والتشاور بين الحكومات والبرلمانات

والمجتمع المدني، وتعزيزها؛ والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، بتنظيم عقد اجتماعات وحلقات دراسية ومؤتمرات، وطنية وإقليمية وعالمية، بشأن تعزيز الديمقراطية،

ترحب بإنشاء هيئة استشارية وأمانة مركزية تدعم الرئيس، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تطبيق توصيات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بشكل منهجي، واعترافا بتلك الضرورة، كما ورد في إعلان الدوحة،

ترحب أيضا بقرار المنتدى البرلماني بإنشاء لجنة استشارية لشؤون الديمقراطية وبقرار منتدى المجتمع المدني بإنشاء لجنة توجيهية دولية،

ويشيد المشاركون بدولة قطر لنجاح عقد المؤتمر والنتائج النهائية التي توصل إليها، وهو ما يمثل سمة تشهد بما لدولة قطر من خبرة واسعة ومكانة دولية في الشؤون العالمية، كما يرجون لرئيس المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تحقيق كامل النجاح في إنجاز الوظائف المهمة التي تنتظره في السنوات الثلاث التالية. ويعرب المشاركون أيضا عن عميق تقديرهم لشعب وحكومة دولة قطر لما لقيه المشاركون في المؤتمر من كرم وحفاوة.